الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

1 **رجب** 1438 –29 **مارس** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان في العالم	16

ذراع زهراء.. المسؤولية والعقاب!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/516215

نبيلة حسني محجوب

الحادثة الأليمة التي تعرضت لها الشابة العشرينية زهراء خلال عملها في مصنع المحاليل الطبية كمراقبة خط إنتاج، ثم أجبرت على القيام بمهمة خطرة ولا تندرج ضمن مهمتها الأساسية، فكانت النتيجة، بتر ذراعها كاملة من عظمة الكتف، المزيد من التفاصيل في التحقيق المنشور في جريدة المدينة يوم الخميس 23 مارس 2017م.

الحادثة رغم بشاعتها، وبشاعة المأساة التي خلَّفتها، مضت دون مسؤولية أو مساءلة وعقاب، فقط ضحية أو قل ضحايا إذا أضفنا إلى زهراء أسرتها الصغيرة ،أمها المريضة التي فجعت بمصيبة ابنتها بينما كانت هي عصا موسى تتوكأ عليها أمها وتقضي لها كافة الاحتياجات، فجأة بتر أهم أعضاء شابة في مقتبل العمر أثناء وجودها في مقر العمل نتيجة صلف وتجبر المشرفة التي لم تهتم لإصابة موظفة تحت إشرافها.

ألا يوجد من يُعاقب على كل ما حدث لزهراء؟ ألا يوجد من يتحمل المسؤولية، أو جهة مسؤولة تتولى التحقيق في هذه الجناية وفي ملابساتها والإجراءات الارتجالية التي كان يمكن أن تتسبب في فقدان حياة زهراء، خلال نقلها برافعة الكراتين وإركابها السيارة؟ كيف يمكن نقل المصابين في الحوادث بواسطة الأفراد؟ كيف يرفض مستشفى استقبال حالة حرجة « بتر ونزيف وألم « ؟ هل كل هؤلاء يمارسون حياتهم دون مساءلة أو عقاب بينما توقفت حياة فتاة في مقتبل العمر وأصبحت عاجزة حتى عن تمشيط شعرها ؟ ،كيف لا يعاقب المسؤول عن رفض استقبال الحالة كي لا تصبح حياة المواطن على كف عفريت؟

المسؤولية والعقاب لمن تسبب في مأساة هذه الشابة وآلامها وضياع أحلامها في استكمال تعليمها الجامعي أو الزواج وتكوين أسرة صغيرة، بالاضافة إلى مضاعفة مأساة أسرتها التي كانت بالنسبة لهم النور والماء والهواء، أُغلقت كل النوافذ وحجب الضوء وخيم الظلام على هذه الأسرة الصغيرة المستورة التي كانت هانئة بحياتها ودخلها البسيط.

الإنسانية تعني الاهتمام بآلام المظلومين من الضعفاء الذين لا يستطيعون الانتصار لأنفسهم، حياة الإنسان تمثل في دول العالم المتحضر التي نطلق عليهم « كفار « أولوية، الإنقاذ ووسائل السلامة للمحافظة على الحياة لا تخضع للمساومة والتهديد والوعيد أو محاولة إسكات الضعيف، أين هيئة حقوق الإنسان من قضية زهراء؟ وأين جمعيات حقوق الإنسان؟ إذا كنا مسلمين وفي بلاد الحرمين وبعض أصحاب الأعمال بدون ضمير، هنا يتوجب أن يبرز ضمير أجهزة الدولة لتقوم بواجبها تجاه زهراء أولاً وتوفير الرعاية الصحية وإصلاح ما أفسده الإهمال والاستهتار وموت الضمائر، وتقديم الدعم النفسي والصحي والمادي لهذه الأسرة المنكوبة، ومحاسبة ومعاقبة المسؤول أو المسؤولين عن وصول حالة زهراء إلى هذا الوضع المأساوي.

جِرمان فتاة شابة لذراعها في المصنع الذي تعمل به دون أن يتحرك صاحبه لمساعدتها بأي شكل كان ليخفف عنها ألم فقدانها جزءاً مهماً جداً من جسدها، مع ما عانته من آلام وأوجاع؟ أخطاء كثيرة ومسؤولية تقع على عاتق كثير من الجهات ذات العلاقة بالتشغيل والتصاريح والسلامة ووزارة العمل التي أهملت في أمر هذا المصنع وربما غيره كثير لا ندري عنهم حتى تسيل دماء العمال والموظفين البسطاء الذين لا يستطيعون أخذ حق ولا دفع ظلم سوى الصمت أو الموت.

لم يشر المحامي ومسؤولة وزارة العمل إلى المسؤولية الجنائية والمادية والأخلاقية لصاحب المصنع تجاه ما أصاب زهراء والطريقة التي نقلت بها، ووسائل السلامة ومسؤولية المشرفة ، كل منهما ألقى الكرة في ملعب التأمينات الاجتماعية لعلاج زهراء الذي لا يتوفر هنا بالتأكيد، وماهي مسؤولية وزارة العمل عن مثل هذه الدكاكين التي يطلقون

عليها مصانع دون إشراف أوخضوع لمعايير السلامة وقوانين حماية العمال والموظفين وتوفير سيارة إسعاف مجهزة لنقل المصابين في حالة وقوع إصابة بدلاً من هذه الفوضى والهرجلة التي تعرضت لها زهراء.
أتمنى وصول قضية زهراء لولاة الأمر لنقلها فوراً للعلاج في الخارج والتكفل بتركيب ذراع صناعية، كذلك محاسبة كل مسؤول تقاعس عن نجدة هذه الفتاة وأفسد مستقبلها وقتل طموحها سواء بالاستهتار أو الإهمال أو التسلط والقوة ، وصاحب المصنع لا بد أن يدفع حساب زهراء إما عاجلاً أو آجلاً .!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«الشورى» يطالب بمثول وزير الصحة: "البنادول" علاج المراكز.. و"البقالات" تعج به

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20996205

الرياض - «سعاد الشمرانى»
استفزت وزارة الصحة أعضاء مجلس الشورى عبر ما تقدمت به في تقريرها من حجج وصفتها الوزارة بـ«الصعوبة» التي تواجههم في مقابل ارتفاع سقف توقعات المواطنين من خدماتها، ما أثار استغراب الأعضاء، خصوصاً في دولة تخصص أكبر دعم للموازنة لهذا القطاع، مستغربين في ذات الوقت عدم الجودة بتقديم الخدمات.
كما تحفّظ المجلس على معاملة «الصحة «للمجلس والذين رفضوا إرسال مندوبين من الوزارة لحضور اجتماعات المجلس أكثر من مرة، وطالبوا أن يمثل أعلى شخص في القيادة وهو وزير الصحة تحت قبة الشورى لمساءلته بعد موافقة المقام السامي على ذلك.
جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى أمس تقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1436-1437هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتورة منى آل مشيط. وأشار الأعضاء إلى ضعف الخدمات المقدمة خصوصاً بالمراكز الصحية التي عجت المملكة بكثرتها، وهي لا تصرف سوا «بنادول وفيفادول «الأدوية التي تصرف في أي صيدلية أو «بقالة»، وفي إشارة الوزارة إلى البدء في تخصيص خدماتها استوقف الأعضاء على نقطة مجانية التعليم والصحة، والتي جعلها الملك المؤسس علامة فارقة يستدل بها، وهي القضاء على الجهل والمرض.
مطالبين بألا يستمعوا إلى دعايات المستثمرين بأن حل الصحة هو التخصيص، وألا تكون الصحة مع «الخيل يا شقراء»، وأن تستمر بتقديم خدماتها الطبية والعلاجية مجاناً.
من جهته، طالب عضو شورى اللواء عبدالهادي العمري بعقد دورة لمسؤولي التوظيف بوزارة الصحة لدراسة مادة الوطنية، وقال: «مع تزايد أعداد الخريجين السعوديين المؤهلين للعمل في القطاع الخاص بكل تخصصاته وإداراته من الجامعات والمعاهد بالداخل والخارج تتزايد طردياً أعداد العاملين منهم.«
وأضاف: «عندما ندخل أي مستشفى أو مدينة طبية لا يخفى على أي أحد الأعداد الكبيرة والمتكدسة من النساء والرجال من الأجانب، خصوصاً العرب منهم، إذ تم توظيفهم في مستشفياتنا ومرافقنا الطبية في الوقت الذي يقوم طبيب شاب بحرق شهادته، وخريجة أخرى ببيع الشاي في الطرقات، بعد أن تقطعت بهم الأسباب وغيرهم الكثير من العاطلين.«
فيما أكد عضو مجلس الشورى اللواء عبدالله السعدون أن أسباب ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية هي سلوك الناس، منها: أمراض السمنة وزيادة الوزن، والتي تمثل ما نسبته 70 في المئة من مرضى المستشفيات، ومنها الحوادث التي تمثل نسبة 25 في المئة من شاغلي أسرّة المستشفيات. وأضاف: «نمط عيش المواطنين هو مكمن الصعوبة وسبب ارتفاع التكاليف»، مشيراً إلى أنه لو تم افتتاح مستشفى يومياً سيمتلئ بالمرضى، إذ طالب السعدون بالتعاون مع الجهات المختصة لمكافحة التدخين والسمنة، والتعاون أيضاً بأن يكون الفحص الطبي قبل الزواج يشمل هذه الفحوصات لتعزيز الوقاية لهذا الجانب.
من جانب آخر، قال الدكتور سلطان آل فارح: «ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية الأولية هو بسبب كثرة المراكز الصحية بكل المناطق، وفي النهاية ما يقدمه للمواطن سوى بنادول وفيفادول، وهي التي تصرف بكثرة، وتعد خدمة بسيطة يستطيع أن يتحصل عليها المواطن من بقالة أو صيدلية». وطالب بتجميع المراكز الصحية بمركز واحد، وتقديم خدمة مميزة، وقال إنه حتى لو طُلب من المواطن الدفع في مقابل خدمة جيدة.
كما لاحظ آل فارح ظاهرة تقديم الخدمات الطبية ببعض المدن وترك مناطق أخرى مما يتسبب ذلك في ازدحام الخطوط السعودية بالمراجعين، مطالباً بدارسة هذه الظاهرة.
فيما ذكر عضو مجلس الشورى عبدالعزيز المتحمي أن وزارة الصحة تعد من أهم الوزارات لارتباطها بحياة الإنسان، مشيراً إلى أن الدولة لم تتأخر في تقديم كافة الدعم المادي، إذ تصل موازنتها إلى 77 بليون ريال، وبهذه الموازنة لم تقدم

الخدمة إلا لـ60 في المئة من المرضى فقط، و40 في المئة تغطيها المستشفيات الخاصة ومستشفيات وزارة الدفاع والحرس الوطني.

وأضاف: «على رغم الموازنة الهائلة إلا أن أداء الوزارة متواضع»، وتابع: «التقرير يشير إلى ابتعاث ثلاثة فقط، أحدهم مبتعث لأستراليا للصحة العامة، واثنين منهم مبتعثا لأستراليا وبريطانيا لدراسة المختبرات، وهي تخصصات موجودة في السعودية»، مطالباً الابتعاث في التخصصات النادرة، إذ يشير التقرير إلى أن عدد المتخصصين في الأشعة التشخيصية 18 فقط، وفي الطب النووي اثنان فقط!

أما عضو مجلس الشورى الدكتور عدنان البار فتحفظ على معاملة وزارة الصحة لمجلس الشورى، وهو عدم إرسال مندوبين منها للمجلس لأكثر من مرة، داعياً إلى أن يمثل وزير الصحة تحت قبة الشورى لمساءلته! مشيراً إلى موافقة المقام السامي بذلك.

وأشار عضو مجلس الشورى الأمير خالد آل سعود إلى وجود هدر في صرف الأدوية لعدم وجود سجل صحي موحد للمواطنين، إذ قفز هدر الأدوية من 4.5 إلى 5.5 مليون في عام التقرير، واقترح أن يناط ذلك بالمجلس الصحي السعودي، إذ إن الوزارة لا تستطيع عمل السجل الصحي الموحد لوحدها، كما اقترح إنشاء شركة للتأمين التعاوني يتزامن ذلك مع تخصيص المستشفيات وطرح جزء من أسهمها للمواطنين.

ولاحظ الدكتور غازي بن زقر غياب الشفافية في ما يخص قياس مؤشرات الأداء لدى الوزارة حول معيار مدى سهولة وصول الخدمات الطبية والصحية في كافة مناطق المملكة بلا استثناء، وجودة الخدمات المقدمة لكل مواطن والأبعاد والمعايير التي تشملها، إضافة إلى استدامة الخدمات الصحية.

واستغرب ابن زقر إشارة التقرير إلى أن من ضمن الصعوبات هو ارتفاع سقف توقعات المواطنين من خدماتها، مؤكداً على أن من حق المواطن الحصول على خدمات صحية ذات جودة عالية في دولة خصصت موازنة عالية للصحة.

وطالب الدكتور محمد آل ناجي الوزارة بإيجاد الحلول لمشكلات تعيين فنيي الأشعة بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية. وأكد الدكتور أحمد الزيلعي أن مجانية التعليم والصحة علامتان فارقتان من علامات الملك عبدالعزيز المؤسس الذي حارب الجهل والمرض، وأن التخصيص هي شعارات روجها المستثمرون في تحسين جودة الصحة، ونحن «مع الخيل يا شقراء»، مطالباً بأن يبقى التعليم والصحة مجانيين. ولاحظ تأخر وزارة الصحة في خدمات أقسام الطوارئ والعمليات، وفي إيجاد أسرّة للحالات الحرجة. وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس وزارة الصحة بالإسراع في تطبيق التأمين الطبي التعاوني الحكومي، ووضع الأنظمة واللوائح اللازمة لتطبيقه، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإنجاز مشروع الملف الصحي الموحد وفق سقف زمني محدد.

كما طالبت اللجنة الوزارة بالإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها أخيراً، والمستشفيات التي شارفت على الانتهاء وتوفير ما تحتاج إليه من دعم مالي، ودراسة موضوع التخصيص بما يكفل التأكد من سلامة التطبيق وتحقيق الأهداف المرجوة في ما يتعلق بتجويد الخدمة وشموليتها.

وطالبت اللجنة الوزارة بتكثيف جهودها لمتابعة تطبيق البرنامج الوطني للفحص المبكر لحديثي الولادة للحد من الإعاقة، والتأكد من فحص جميع المواليد في مستشفيات القطاع الخاص والحكومي على حد سواء وتوفير الإمكانات اللازمة لتطبيق ذلك.

ودعت اللجنة في توصياتها وزارة الصحة إلى مضاعفة الجهد في تحسين مؤشرات الأداء في ما يتعلق بوفيات الأطفال حديثي الولادة (الخدّج) ووفيات الأمهات أثناء الولادة، والإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التدخين بحسب المرسوم الملكي الكريم رقم (م-56 (وتاريخ 28 رجب 1436هـ. وسيستكمل المجلس مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن تقرير وزارة الصحة في الجلسة الـ27 اليوم (الأربعاء.(

«العدل»: آلية سداد إلكترونية بدلاً من الشيكات في تنفيذ الأحكام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20996206

الرياض - الحياة
اعتمدت وزارة العدل مبادرة خدمة «سداد» الإلكترونية، التي تغني المستفيدين عن استخدام الشيكات والنقود في تنفيذ الأحكام، لتسريع إنجاز قضايا المستفيدين، وذلك ضمن مبادراتها في برنامج «التحول الوطني 2020.«
وتحقق المبادرة هدفاً استراتيجياً لوزارة العدل، وذلك بتقليص فترة تنفيذ الأحكام، والمحافظة على الحقوق والأموال، ورفع تصنيف المملكة عالمياً في إنفاذ العقود، بما يسهم في تعزيز بيئة أداء الأعمال في المملكة، كما تعمل المبادرة على الإسهام في تفعيل الربط الإلكتروني بين الوزارة ومنظومة »سداد»، بهدف خفض الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ أحكام السداد.
وتُعنى المبادرة الجديدة بتنفيذ الأحكام، وإتمام المستحقات المالية المترتبة على أوامر المحاكم التنفيذية والأحكام المكتسبة القطعية، من طريق نظام سداد من حساب المدان، من دون الحاجة إلى الطريقة التقليدية كالشيكات ونحوها.
ووفقاً للخدمة، سيتوجب على المتخلف عن السداد بموجب سندات التنفيذ دفع المستحقات المالية عليه من طريق نظام «سداد» الإلكتروني المعتمد لدى مصارف المملكة كافة، من دون الحاجة إلى مراجعة محاكم أو دوائر التنفيذ لدفع المستحقات ورفع الحظر عن اسم المتخلف عن السداد، تماماً كآلية سداد فواتير الهاتف والكهرباء، إذ سيشعر البنك المحكمة فوراً بإتمام عملية السداد، مشتملة على تفاصيل العمليات المنجزة بواسطة الخدمة.
وستطلق «العدل «الخدمة الإلكترونية بالتعاون مع جهات حكومية عدة، أهمها مؤسسة النقد العربي السعودي، إذ يجري العمل حالياً لإكمال المتطلبات الفنية والتقنية اللازمة لتفعيل آلية السداد الإلكتروني المباشر من خلال منظومة سداد مرتبطة بالقطاع المصرفي في المملكة.
يذكر أن خدمة السداد الإلكتروني في التنفيذ تعد أحد أهم المشاريع التقنية، التي تعمل وزارة العدل من خلالها على التحول الإلكتروني الكامل، إضافة إلى أن هذه الخدمة تعد مكملة لخدمات التنفيذ الإلكتروني الأخرى، التي يطلب فيها التنفيذ إلكترونياً من دون الحاجة إلى التنفيذ اليدوي أو مراجعة محاكم التنفيذ لاعتماد الطلب.

«وطن بلا مخالف» تنطلق.. والجوازات تعلن الاستعداد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1581395

الرياض - فهد اللويحق
تنطلق اليوم الأربعاء الحملة الوطنية الشاملة لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود "وطن بلا مخالف" والتي أعلن عنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والمحددة بـ 90 يوما .

وقد استعدت المديرية العامة للجوازات لبدء هذه الحملة بتجهيز المواقع في جميع مناطق المملكة وفي المنافذ الدولية، حيث أكدت أن القرار صدر بمنح المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود مهلة مدتها تسعين يوماً لمغادرة المملكة من تلقاء أنفسهم وعلى حسابهم الخاص.

ويستفيد من الحملة المتأخرون عن المغادرة من القادمين بتأشيرة (حج - عمرة - زيارة - مرور "عبور")، ومن يحمل إقامة نظامية في البلاد وانتهت صلاحيتها ولم يقم بتجديدها، ومن قدم للمملكة بتأشيرة عمل ولم يصدر له إقامة نظامية بعد 90 يومًا من قدومه، والمتسللون إلى أراضي المملكة، ومن عليه مخالفة حج بدون تصريح، من عليه بلاغ تغيب عن العمل "هروب" قبل تاريخ الإعلان عن المهلة، شريطة المغادرة النهائية قبل انتهاء المهلة المحددة، وأن تكون المخالفة قبل تاريخ الإعلان عن بداية المهلة (20 /6 /1438هـ - 19 **2017/ 3/**م **.(**

وأوضحت المديرية أن آلية الاستفادة من المهلة المحددة 90 يومًا لمغادرة المخالف ستكون على النحو التالي "المتأخرون عن المغادرة من القادمين بتأشيرة (حج - عمرة - زيارة - مرور "عبور")، ويستوجب عليهم التوجه للمنفذ الحدودي قبل انتهاء المهلة المحددة، وسيتم إنهاء إجراءات مغادرتهم مباشرة، والوثائق المطلوبة (جواز السفر، وحجز مؤكد، وتذكرة سفر)، وعند وجود ملاحظة على المخالف في النظام الآلي أو بلاغ تغيب عن العمل (هروب) يجب عليه التوجه إلى إدارة متابعة الوافدين لإنهاء إجراءات مغادرته، أما أصحاب الإقامة المنتهية قبل تاريخ الإعلان عن بداية المهلة (20/6/ 1438 هـ - 19 /3 /2017 م)، ومن قدم للمملكة بتأشيرة عمل قبل تاريخ الإعلان عن بداية المهلة ولم يصدر له إقامة نظامية، فإن على صاحب العمل إصدار تأشيرة خروج نهائي للمخالف إلكترونيًا عن طريق الخدمات الإلكترونية بعد تسديد الرسوم والغرامات المستحقة على صاحب العمل ويغادر المخالف عبر المنافذ الدولية قبل انتهاء المهلة المحددة (90) يوماً، والوثائق المطلوبة (جواز السفر، وحجز مؤكد، وتذكرة سفر**.(**

وأضافت بأن من عليه مخالفة حج بدون تصريح، والمتسللون إلى أراضي المملكة، ومن عليه بلاغ تغيب عن العمل (هروب) قبل تاريخ الإعلان عن بداية المهلة، فإن على المخالف التوجه لإدارة متابعة الوافدين في المنطقة أو المحافظة للحصول على تأشيرة خروج نهائي، والوثائق المطلوبة، ومن بعد ذلك يقوم بالمغادرة عبر المنافذ الحدودية قبل انتهاء المهلة المحددة (90 **(**يوماً، وعلى المخالف من العمالة السائبة والتي تحمل إقامة نظامية وليس عليها بلاغ تغيب عن العمل (هروب) وترغب الاستفادة من المهلة لعدم معرفة صاحب العمل، التوجه للجنة الخلافات العمالية في مكاتب العمل لإثبات الحالة وتزويده بخطاب رسمي للجوازات يفيد بإنهاء وضعه، ثم التوجه لإدارة متابعة الوافدين في المنطقة أو المحافظة للحصول على تأشيرة خروج نهائي، والوثائق المطلوبة ومن بعد ذلك يقوم بالمغادرة عبر المنافذ الحدودية، ويلزم الوافدين المخالفين لدى المؤسسات والشركات التي في النطاق الأحمر، عليهم مراجعة وزارة العمل لإصدار بطاقة عمل آلية مؤقتة للمغادرة، ثم مراجعة إدارة جوازات المنطقة أو المحافظة للحصول على تأشيرة خروج نهائي، والوثائق المطلوبة ومن بعد ذلك يقوم المخالف بالمغادرة عبر المنافذ الحدودية .

وأشارت المديرية إلى أن الإعفاءات التي يحصل عليها المخالف عند مغادرته خلال المهلة المحددة من تلقاء نفسه هي "الإعفاء من الآثار المترتبة على بصمة (مرحل)، إضافة إلى الإعفاء من الرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، وبإمكانه العودة إلى المملكة بالطرق النظامية.

وكان مدير عام الجوازات اللواء سليمان اليحيى، قد وضح لـ"الرياض" أن هذه ليست حملة تصحيح للبقاء في البلاد، وإنما هي مهلة يُعفى فيها المخالف من تبعات الرسوم والغرامات من أجل المغادرة فقط، وهي فرصة ثمينة، على المخالفين الاستفادة منها، حتى لا يكونوا عرضة للعقوبات بعد انتهاء المهلة، فمثلاً بعض المخالفين قد تكون الرسوم المترتبة على بقاء أحد أفراد أسرته الزائرين 15 ألف ريال، وربما تتجاوز الـ 100 ألف ريال حسب عدد أفراد الأسرة، وربما تصل في بعض المخالفات إلى 500 ألف، وربما مليون ريال، لذا فهي فرصة ثمينة لتجاوز هذه العقوبات والخروج في الوقت المحدد وقال: "أؤكد على أنَّه لن يكون هناك تمديد لهذه الحملة، هي 90 يوماً فقط، وأعتقد أنها كافية لإنهاء إجراءات السفر والمغادرة من البلاد، وبهذه المناسبة فإنَّ مساعدة المخالف بنقله أو تشغيله أو إيوائه أو تقديم أي نوع من المساعدة له قد يعرض المخالفون للعقوبات، لذا فإنَّ على المواطن أو المقيم في البلد أن يكون حذراً جداً من تقديم المساعدة لأي مخالف**."**

حسم توصية لاحتساب سنوات الخدمة للمعينين على بند الساعات في التقاعد.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1581421

لرياض - عبدالسلام البلوي
يحسم مجلس الشورى اليوم توصية للعضو فردوس الصالح طالبت فيها وزارة الخدمة المدنية التنسيق مع المؤسسة العامة للتقاعد لاحتساب سنوات الخدمة للذين عينوا على بند نظام الساعات.
من ناحية أخرى، طالب مجلس الشورى، هيئة الري والصرف بالأحساء بجدولة تنفيذ مراحل تحويل قنوات الري المفتوحة إلى أنابيب مغلقة وإعطاء الأولوية في التنفيذ لقنوات الري المتداخلة مع الأحياء السكنية، والعمل على خصخصة مصنعي التمور والخرسانة بعد إعداد الدراسات اللازمة لذلك.
وصوت المجلس أمس على توصيات اللجنة التعليمية وطالب مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتنقية بمراجعة أهداف وبرامج الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار (معرفة2) ومواءمتها مع برنامج التحول الوطني (2020)ورؤية المملكة (2030)، وإطلاع الجمهور وخاصة الباحثين والطلاب والموهوبين والمبدعين على مشروعاتها ومنجزاتها برفع مستوى وحجم حضورها التوعوي والإعلامي.
وأجل الشورى التصويت على مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية إلى جلسة مقبلة، وقد أكدت لجنة الاقتصاد والطاقة حسم التباين مع مجلس الوزراء والأخذ بالتعديلات الصياغية والتنظيمية التي ادخلتها الحكومة على قرار الشورى الصادر في الرابع والعشرين من صفر عام1436، ويستهدف المشروع تنظيم جميع أوجه النشاط التجاري المتعلق بالتجارة والمنتجات البترولية ومن استخدام وبيع ونقل وتخزين وتوزيع واستيراد وتصدير.

إلزام شركات التأمين بتقديم كافة الخدمات لمرضى التوحد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1581300

الرياض - واس
وجه مجلس الضمان الصحي التعاوني تعميم لكافة شركات التأمين الصحي و شركات إدارة المطالبات أوضح فيه أن الوثيقة الموحدة ألزمت بتغطية حالات التوحد للمشمولين بنظام الضمان الصحي التعاوني وبحد أقصى (15.000) ريال سعودي خلال مدة الوثيقة ويشمل ذلك جميع مصاريف الكشف الطبي والتشخيص والعلاج والأدوية.
وقال الأمين العام للمجلس محمد بن سليمان الحسين : إن جميع شركات التأمين الصحي ملزمة وفق جدول الوثيقة الموحدة بتقديم كافة الخدمات لمرضى التوحد بما في ذلك: تشخيص اضطراب طيف التوحد والإجراءات التشخيصية الطبية كالرنين المغنطيسي وتحليل جينات وأمراض إستقلالية، إضافة إلى إجراء التقييم النفسي واختبارات القياس النفسي المتعلقة بالذكاء **IQ**ومقياس التوحد، كارز**CARS** ، غاز**GARS** ، أيدو **ADO** ومقاييس التكيف البيئي

VINLAND، إلى جانب إلتزام الشركات بعمليات التأهيل الطبي من علاج تخاطب وعلاج وظيفي وعلاج تعديل السلوك وتكفلها ببرنامج التدخل المبكر للأطفال أقل من 6 سنوات إضافة للاستشارات الطبية والنفسية.
وأهاب الحسين بجميع المؤمن لهم للإستفادة من قنوات الإتصال التي تقديم كافة المعلومات المتعلقة بالنظام أو اللائحة التنفيذية أو الوثيقة الموحدة، إضافة إلى إستقبال الملاحظات والشكاوي وذلك عبر القنوات التالية: مركزالاتصال الموحد رقم 920001177 - البوابة الإلكترونية للمجلس - تطبيق الهواتف الذكية على منصتي **android iOS** –وكذلك منصات التواصل الاجتماعي في تويتر والفيس بوك ولينكد إن @**CCHIKSA**.

آخر موعد لتحديث بيانات ذوي الإعاقة ومستفيدي الضمان غداً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/516311

غازي القحطاني ـ الرياض
أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يوم غدٍ الخميس الثاني من شهر رجب الجاري موعدًا نهائيًا لمستفيدي الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية (الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تحديث البيانات الشخصية والبنكية للأشخاص الذين لم يحدثوا بياناتهم، قبل إيقاف الصرف عنهم بشكل مؤقت، وإسقاطهم بصورة نهائية بحلول تاريخ 30/10/1438.
وقال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور نايف بن محمد الصبحي: إن الوزارة ستوقف الصرف مؤقتا عن المستفيدين، الذين لم يحدثوا بياناتهم في الثاني من شهر رجب، ويتم الصرف لهم بأثر رجعي عند تحديث بياناتهم، في حين أن الحالات التي لم تحدث بياناتها خلال مدة الإيقاف، يتم إسقاطها في نهاية شهر شوال المقبل، ولا يصرف لها بأثر رجعي، وفي حالة مراجعتها تعامل كحالة جديدة.«
وكشف د.الصبحي أن عدد مستفيدي الضمان والرعاية الذين حدثوا بياناتهم الشخصية بلغ 79%، مشيرًا إلى إرسال رسائل نصية لجميع المستفيدين الذين لم يحدثوا بياناتهم.

«المظالم" يقلص مدد الدعاوى التجارية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/516302

حامد الرفاعي - جدة
قرَّر رئيسُ ديوان المظالم رئيسُ مجلس القضاء الإداريِّ الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، تحديد مدَّة الجلسة الأولى للدعوى التجاريَّة، بما لا يتجاوز 20 يومًا من تاريخ القيد، وتحديد الحد الأعلى لتأجيل نظر الدعوى، بما لا يتجاوز 3 جلسات للمرافعة.

ويأتي ذلك في إطار تحسين البيئة التنافسيَّة، ووفق ما قضت به الخطة الإستراتيجيَّة للديوان، في هدفها الأول لتطوير إجراءات نظر الدعاوى التجاريَّة؛ بما يتوافق مع أفضل التطبيقات الدوليَّة، والمعايير العالميَّة، والتي تتطلَّب سرعة الفصل فيها.

«وطن بلا مخالف" تستثني اليمنيين حاملي هويّة زائر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/516234

سعد العنيني - جدة
أوضحت مصادر «المدينة» بأن الحملة الوطنية الشاملة «وطن بلا مخالف» لا تشمل الحاصلين على هوية زائر من الإخوة اليمنيين حيث أكدت المصادر بأنهم مستثنون من ذلك كونهم يحملون هوية زائر ممن شملهم الأمر السامي السابق والذي وجه بمنحهم «هوية زائر» بسبب الأوضاع التي تمر بها بلادهم، وكان المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم طلال الشلهوب قد أوضح في وقت سابق بأن الإخوة الوافدين من الجاليتين اليمنية والسورية يتم تمديد تأشيراتهم آليًا.

الصحة: لا يحق للطبيب الاعتذار عن تقديم الخدمة العلاجية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=298581&CategoryID=3

الرياض: محمد العواجي 29-03-2017 12:05 AM
فيما شهد عدد من المنشآت الصحية حالات رفض أعضاء بالكادر الطبي تقديم الخدمة للمرضى لأسباب مختلفة، أكدت وزارة الصحة أنه ليس من حق الطبيب المعالج الاعتذار عن تقديم الخدمة الطبية لأي سبب، وهو ما ينص عليه دليل السلوك المهني لممارسي الخدمات العلاجية، مشيرة إلى وجود 20 بندا يجب على الممارس الصحي الالتزام بها تجاه المرضى.

ميثاق أخلاقي
قال مصدر طبي لـ«الوطن» «هناك ميثاق أخلاقي مهني يجب أن يتقيد به الأطباء خلال تقديم الخدمات العلاجية للمرضى، ويتمثل في دليل السلوك المهني لممارسي الخدمات العلاجية، ويتضمن معايير السلوك الأخلاقي للأخصائيين فيما يتصل بعلاقاتهم المهنية مع عملائهم وزملائهم وممارسي المهن الأخرى بل والمجتمع ككل.»
وأضاف أن «على المستشفيات اعتماد سياسات الميثاق الأخلاقي لمهنة الخدمة العلاجية وفق الأخلاقيات والمعايير المتعارف عليها، على أن يلتزم جميع المنسوبين بمبادئ المهنة، واتباع أخلاقياتها بشكل محترم تجاه المرضى وزملائهم والآخرين.»

لا اعتبارات شخصية
أوضح المصدر أن «على أي طبيب التعريف بنفسه عند مقابلة أي مريض، وأن يكون قدوة حسنة له، وللعاملين معه، ويجب أن لا تتأثر جودة الرعاية المقدمة للمريض بشخصية، أو عرق، أو حالة اجتماعية، أو ديانة المريض، أو أي عوامل خارجية أخرى، كما يجب أن تكون الخدمة على نفس القدر من الجودة بغض النظر عن أي اعتبارات شخصية.»

وأبان أن «على الطبيب أن يواكب الجديد في مجال الممارسات المهنية، ليكون مستعداً بشكل كاف لتقديم أفضل رعاية ممكنة للمريض، ويشمل ذلك حضور الاجتماعات التثقيفية للخدمات المقدمة، والمحافظة على علاقات مهنية فعالة في الممارسات المهنية داخل المستشفى، بالإضافة إلى الاطلاع المستمر على مجالات الأخصائي العلمية.»

سرية المعلومات

لفت المصدر إلى أن «الأخصائي يجب أن يمتنع عن مناقشة حالة المريض مع الطبيب أو الممرضين في الأماكن العامة بالمستشفى أو خارجها، أو على مسمع من مريض آخر، والمحافظة على الوثائق التي تحتوي معلومات عن حالة المريض، وتلك التي يتم الحصول عليها من خلال نماذج المتابعة والمقاييس، والتي من الممكن أن يتم السؤال عنها من قبل المحكمة، كما يجب عليه ألا يقوم بإفشاء المعلومات ذات الطابع السري بأي حال من الأحوال، إلا إذا استدعت حالة المريض، ورغبته بذلك».

غياب دور الأسرة يعزز جرائم المراهقين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=298579&CategoryID=3

أبها: الوطن 2017-03-29 12:03 **AM**

كشفت دراسة أعدتها مؤسسة جالوب ـ واستعرضتها لجنة من مجلس الشيوخ الأميركي ـ أن الخمسينات كانت أيام الذروة التي ارتفعت خلالها معدلات جرائم المراهقين، بالإضافة إلى سلوكيات سيئة أخرى، مشيرة إلى أن 77% من الأميركيين البالغين يؤيدون حظر التجول للأطفال لمواجهة تلك السلوكيات.

سلوكيات المراهقين

ذكر تقرير نشره موقع مؤسسة **gallup** أن «الباحث جورج جالوب صاحب مؤسسة جالوب وهي شركة تقدم الاستشارات الإدارية والموارد البشرية والبحوث الإحصائية كتب تقريرا في نوفمبر عام 1954، تساءل فيه لماذا توجد الكثير من جرائم الأحداث في جميع أرجاء الدولة؟، وما هي الأسباب الرئيسية وراء سلوكيات المراهقين؟، وما الذي بالإمكان فعله من أجل ضبط هذه التصرفات»، مشيرا إلى أنه أجرى استطلاعا للعثور على الأجوبة لهذه التساؤلات.

وأضاف أن «أهم الإجابات التي شارك بها الأميركيون تمحورت حول الوالدين، حيث قال 1 من بين 5 إن الوالدين لم يكونوا بالصرامة الكافية، وقالت نسبة مقاربة إن الوالدين لم يعطوا الأبناء التوجيه والإرشاد اللازمين، واعتقد 12% أن الوالدين كانوا بالفعل مهملين، فيما أشار 10% إلى أن الوالدين بشكل عام أو الحياة المنزلية هي المشكلة الرئيسية.»

وكشف الاستطلاع أن «ثلاث مشاكل فقط لا يُمكن ربطها بالوالدين مباشرة، وهي: عمل الآباء في أماكن بعيدة (7%)، والتلفاز (6%)، و الافتقار إلى الوسائل الترفيهية (5**%).**

الاهتمام والمتابعة

أوضح الاستطلاع أن «الأميركيين الذين تم استطلاعهم أجابوا على سؤال تابع عمّا يمكن فعله من أجل معالجة هذه الحالات بين مراهقينا، فكانت أهم الإجابات: إعطاء المراهقين الاهتمام والمتابعة أكثر، وتوفير المزيد من المرافق والأنشطة الترفيهية، وفرض انضباط أكثر عليهم، وتقليل المبالغ المعطاة لهم، وإعطاؤهم مسؤولية أكبر مثل الحصول على وظيفة، وأخيرا إعادة تعليم الوالدين وتدريبهم فيما يخص مسؤولياتهم.»

مسؤولية الوالدين

طرحت جالوب في الاستطلاع مقترحين قدمهما الخبراء لحل مشكلة السلوكيات السيئة للمراهقين، لدراسة رد فعل الأميركيين عنهما، وهما فرض حظر التجول للأطفال تحت سن الـ16، وتحميل الوالدين مسؤولية أي ضرر يتسبب به أطفالهم.»

وكشف الاستطلاع أن «77% من الأميركيين البالغين رأوا أن حظر التجول للأطفال فكرة سديدة، بينما اتفق 86% على تحميل الوالدين المسؤولية ماليا لأي سوء سلوكيات يرتكبها أطفالهم».

بطالة لا عمالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1581490

عبدالعزيز المحمد الذكير

تقل الحيوية عند الانشغال الدائم بهموم العمل، وهذا ما تجنبته الدول التي تختار رعاياها.
وعندما نقول تختار رعاياها من الصفوة فإننا نقصد الدول الصناعية التي تمنح الجنسية والتسهيلات للمؤهل فقط.
والقراءات الإحصائية في هذا الموضوع كثيرة. ويحضرني مثلاً الفيزيائي فلاديمير كوزما زيريكن (ت 1982) الروسي الذي جاء إلى الولايات المتحدة وواصل عمله وأبحاثه حتى اخترع التلفزيون عام 1923م.
ذهبت الميزة أو (الكريديت) إلى موطنه الجديد الذي هيأ له المناخ العلمي حتى ظهر اختراعه الذي امتزج مع حياة كل أسرة في هذه الأرض.
وتعتمد الدول المضيفة للكفاءات والخبرات مبدأ الانفتاح، ويولد بعد ذلك التواؤم الأثيني بعيداً عن أي انقسام أو انشقاق اجتماعي أو مخاوف عرقية مضادة.
وحذت حذو التجربة الأميركية كندا وأستراليا ونيوزيلندا، حينما بدأت مراكز البحوث والمشافي تستقطب الكفاءات العلمية والخبرات الطبية وتعرض عليهم التمتع بجنسيتها مع ما يُرافقه من ذلك من إمكانات وتسهيلات وضمان احتماعي ورعاية طبية ومنافع شيخوخة وحرية السفر والتنقل وإمكانية الوصول إلى المعلومة دون قيود.
مثل تلك -كما أعتقد- هي التي رسمت ملامح تلك الدول وأعطتها السبق في الميادين العلمية كافة بما فيها علوم الفضاء.
كان من بين طواقم إطلاق أبولو عام 69 التي حملت أول إنسان إلى سطح القمر رجل عربيّ.
ودول أخرى مثل منطقة الخليج العربي تأتي إليها حشود من العمالة العاطلة لا تزيدها إلا انعزالية وتوثباً إلى الاعتماد التام على تلك العمالة في تسيير شؤون الحياة اليومية البسيطة. في كندا مثلاً إن لم تكن عالماً أو غنياً، فباب الهجرة مغلق أمامك. فهي تريد أن تعطي ضماناً اجتماعياً ومسكناً لطبيب جيّد من إنجلترا مثلاً. أو لرجل تعدى رصيده المصرفي الستة أرقام، أو لباحث تخرّج من إحدى جامعاتها وظهرت براعته وقدرته العلمية في مقاعدها الدراسية ومختبراتها.
قضيتنا الملحّة في منطقة الخليج أننا نستورد بطالة (لا عمالة) ولا نعرف أين يذهبون بعد أن تطأ أقدامهم أرضنا.
إذا تركنا الملف الاجتماعي والبطالة التى أطلّت برأسها فإن إعادة النظر في معطيات جزافية الاستقدام واجبة، بل حتمية، ولأسباب أخرى كثيرة.

هل من يرتكبون الجرائم في أوروبا مسلمون حقًّا؟!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/516223

محمد خضر عريف

كلمًا وقعت حادثة إجراميَّة مروِّعة في إحدى الدول الغربيَّة، أوجسنا خيفة من أن يكون الجاني مسلمًا، أو عربيًّا تحديدًا. وعلى مدى سنوات قليلة مضت، ظهر أن كل المعتدين كانوا عربًا مسلمين، إلاَّ قليلاً منهم. وكان آخر هذه الفظائع المنكرة ما حدث في لندن، حين دهس مجرم آثم أرعن عددًا من المارة الأبرياء، فأردى أربعة منهم، وجرح أربعين دهسًا أو طعنًا، أو بإطلاق النار، وظللنا نترقَّب بتوجسٍ حتى تبيَّن أنَّه مسلم، ذكرت بعض وسائل الإعلام اسمًا عربيًّا له، وأخرى اسمًا غربيًّا قد يكون اسمه الأول قبل أن يعتنق الإسلام، وذكروا أنَّه من مواليد بريطانيا، وأنَّه متشبع بفكر داعش. وكانت هذه الجريمة المنكرة ضربةً في القلب لسكوتلانديارد، والشرطة البريطانيَّة، والاستخبارات عمومًا؛ لأنَّها حدثت أمام مبنى البرلمان، ووقت انعقاد إحدى جلساته، والحقُّ أنَّ هذه الجريمة وسابقاتها في أوروبا تدع الحليم حيران، سواء ما حدث في بلجيكا، أو فرنسا، أو بريطانيا من قبل، والحديث يطول، فحينما نكتشف في كل مرة أن مسلمًا وراء كلِّ جريمة نظنُّ لوهلةٍ أنَّ المسلمين مضطهدون، ومنبوذون، ومهمَّشون في تلك الدول، وخصوصًا بريطانيا، ولكن من عاش في تلك الدول لسنوات، أو شهور، يعلم أنَّ جميع المسلمين الذين يعيشون فيها يحصلون على حقوقهم كاملة ولا يُضطهدون، ولا يُهمَّشون، ولا يُعزلون، بل إنَّهم يحصلون على حقوق لا يحلمون بعشر معشارها في بلدانهم الأصليَّة التي قدموا منها، ففي الجانب الدِّيني يُسمح لهم بممارسة شعائرهم الدِّينيَّة بكلِّ حريَّةٍ، فترى المساجد في كلِّ بقعة من بقاع بريطانيا ببنيانها الإسلامي المتميز، بُنيت على مساحات كبيرة كما يحدث في أي دولة إسلاميَّة، وقد لا يحدث، وأضرب مثلاً بمدينة لستر البريطانيَّة التي تبلغ نسبة المسلمين من سكانها 30 إلى 40%، وبها أكثر من 25 مسجدًا كبيرًا، سوى عشرات المصلَّيات والمراكز الإسلاميَّة، ونعلم جميعًا أنَّ بعض الأنظمة العربيَّة منعت بناء المساجد الجديدة منذ وقت طويل، وليس فيها من المساجد ما يكفي المسلمين، فيصلُّون جماعتهم وجمعتهم على دفعات، أمَّا الطعام الحلال فتجده في كلِّ مكان في لستر وغيرها من مدن بريطانيا في المتاجر، والمطاعم، ولا يمكن أن تتعب أبدًا في العثور عليه، وأصبح غير المسلمين يقبلون عليه لنظافته وصحيّته، وإن كان ذلك مظهرًا إسلاميًّا مهمًّا، فإن المظهر العام للمسلم ليس مستنكرًا، أو مرفوضًا، فترى غالبية الرجال بزيهم الإسلامي، وعمائمهم، ولحاهم، والنساء في حجابهنَّ الكامل، أو نقابهنَّ دون أي مضايقات، ومعروف أن تلك المظاهر محظورة في العديد من الدول العربيَّة الإسلاميَّة، وفي الأعياد يُترك المجال للمسلمين للاحتفال كيف شاؤوا بحريَّة تامَّة، فتقام صلاة العيدين مثلاً في فيكتوريا بارك، أكبر الحدائق العامَّة في لستر، ويصلِّي فيها المسلمون بعشرات الآلاف، ناهكيم عن تمتّع المسلمين بالرعاية الصحيَّة الكاملة المجانيَّة، والتعليم الرفيع الجيد لأبنائهم. وتُمنح الجنسيَّة للمسلمين أسوة بسواهم من أصحاب الأعراق والديانات، دون أي تمييز، فماذا يريد بعض هؤلاء من المحسوبين على الإسلام بعد ذلك؟ وهل تقابل كلّ تلك الرعاية للمسلمين بالقتل والدهس والترويع والإجرام الذي لا حدود له؟ لينعكس ذلك سلبًا على المسلمين الشرفاء الفارّين بدينهم إلى أوروبا وبريطانيا خصوصًا؟ لا يمكن أن يكون هؤلاء مسلمين حقًّا، ولابدَّ من أن يكون هناك من يقف وراءهم من دول ومنظَّمات راعية للإرهاب، وعدوة للإسلام والمسلمين.

رابطة العالم الإسلامي تشيد بمشروع القانون الكندي لمحاربة «الإسلاموفوبيا»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1581390

مكة المكرمة - أسامة الجمعان

أشادت رابطة العالم الإسلامي بما أقره مجلس العموم الكندي مؤخرا من مشروع قانون يمهد الطريق أمام إجراءات مستقبلية من أجل محاربة ظاهرة الخوف من الإسلام "الإسلاموفوبيا" أو معاداة الإسلام.

وقال معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي: إن هذا المشروع يأتي في سياق الوعي بمخاطر الكراهية الدينية على السلوك الحضاري السوي، والسلم المجتمعي، فضلاً عن تفويت الفرصة على التطرف الإرهابي الذي وظف حالة "الإسلاموفوبيا" للترويج لذرائعه الإجرامية، مبيناً أن الإسلام يدعو إلى التفاهم والحوار والتقارب بين الثقافات والحضارات في سياق مشتركاتها وتبادلها الإيجابي وإشاعة قيم التسامح والتعايش، وألا تكون مناطق الاختلاف الديني والسياسي والثقافي والفكري، ولا أخطاء التشخيص، سببًا للأحقاد والكراهية، التي تُعتَبر المغذي الرئيس للتطرف والإرهاب.

وقال د. العيسى إن التطرف الإرهابي المحسوب اسمًا على الإسلام، هو أكثر المستفيدين من تنامي ظاهرة "الإسلاموفوبيا" للتأكيد على نظرياته الباطلة التي راهن بها على العاطفة الدينية التي استفزتها الكراهية المتمثلة في نتائج الإسلاموفوبيا.

وأعرب د. العيسى عن أمله بأن تحذو باقي الدول التي راج في أوساطها هذا التطرف الفكري حذو مجلس العموم الكندي لتحجيم ظاهرة "الإسلاموفوبيا" وتجاوز انعكاساتها السلبية، مؤكدًا أن هذه الظاهرة ستولّد المزيد من المعاناة وتضاعف أعداد المتطرفين الذين كانوا بالأمس أسوياء معتدلين يتعايشون مع مجتمعاتهم في البلاد غير الإسلامية باندماج إيجابي، محترمين دساتير وقوانين وثقافة الدول التي يحملون جنسيتها أو يقيمون فيها.

كاريكاتير

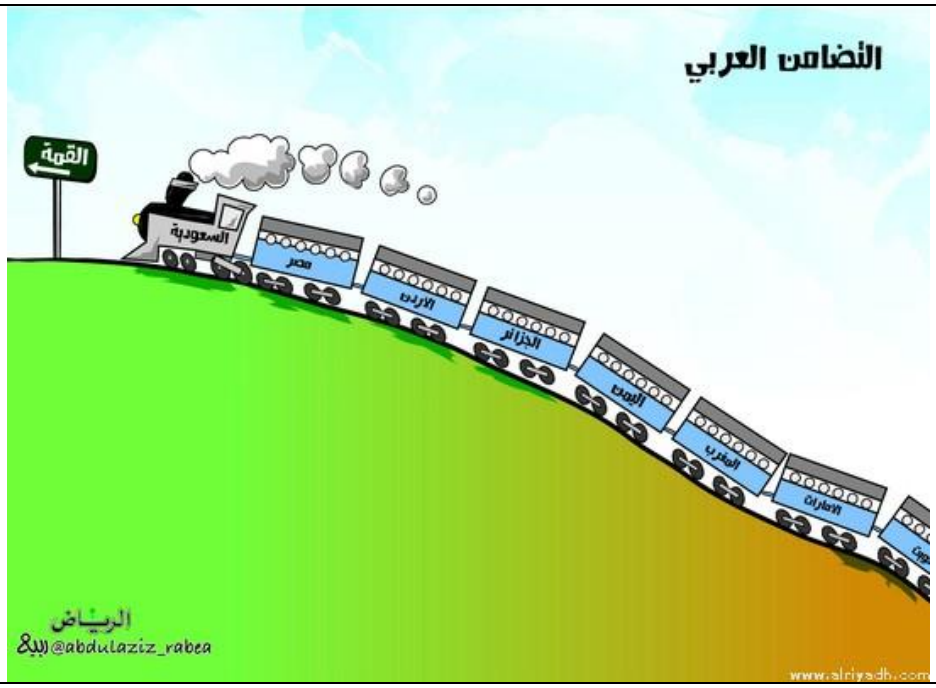

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م

http://www.alriyadh.com/1581523

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 رجب 1438هـ - 29 مارس 2017م

http://www.al-madina.com/article/516221